الأثر العربي في المصطلحات والحدود النحوية العبرية عند ابن جناح القرطبي

الباحث: نبراس عبد الكاظم ثاني . نهاد حسن حجي[1]

جامعة واسط / كلية الآداب

تاريخ الاستلام : 2021-03-06

تاريخ القبول : 2021-03-24

ملخص البحث

لم يكن تأثير النحو العربي على اللغة العبرية ضرباً من الخيال لا سيما في القرون الوسطى، فما قدّمه علماء اللغة العربية في بحثهم اللغوي ، صار مثالًا سار على نهجه الساعي الى تقديم بناء صحيح للغته، فما قدّمه علماء اللغة العبرية في العصر الوسيط خير ما يجلي عن الأثر العربي في تلك المؤلفات، فاتبعوا المنهج والطريقة التي كان يستعملها العرب في بحثهم اللغوي، وهذه الدراسة ستبيّن ما قدّمه ابن جناح باستعمال المصطلح العربي الذي وظّفه في مادته اللغوية ونعت به موضوعاته النحوية وذكر الحدود العربية نفسها في مواضع كثيرة، فكانت مؤلفاته تشبه المؤلفات اللغوية العربية.

كلمات الرئيسية: النحو العربي، العربية اليهودية، العصر الوسيط، المصطلحات والحدود.

1- استاذ دكتور في جامعة واسط / كلية الآداب

The Arabic Impact in the Hebrew terminologies and limits in Ibn Janah's Books."

Research: Nibras Abdul-Kadhim Thani Nihad Hasan Haji[1]

Wasit University-Faculty of Arts

E: nabrasatibe@gmail.com

T: 07711055143

Receipt date: 2021-03-06
Date of acceptance: 2021-03-24

Abstract

The giving of Arabic grammar to the languages of the world, especially the Hebrew language, is clear. What the Arabic-language scholars presented in their linguistic research has

become a perfect example of his approach that seeks to provide a correct structure for his language. Compositions, so they followed the method and method that the Arabs used in their linguistic research, and this study will show what Ibn Jinnah presented by using the Arabic term that he used in his linguistic subject and described his grammatical topics and mentioned the same Arab frontiers in many places, so his books were similar to the Arabic linguistic literature.

Key words : Arabic grammar, the Hebrew language, the Middle Ages, impact, terms and definitions.

1- Dr. Prof, Wassit University Faculty of Arts

المقدمة:

لم تكن حظوة المصطلح النحوي من الأثر العربي أقل نصيبًا من المصطلح الصوتي والصرفي في اللغة العبرية ؛ بما اقتبسه ابن جناح لمادته العلمية من كتاب سيبويه ومن كتاب المقتضب للمُبرِّد ، فاستعمل المصطلح العربي الذي وضعه العلماء العرب وكذلك استعمل بعض الحدود نفسها التي وردت في المؤلفات العربية ، فضلًا عن ذلك ذكره لسيبويه في مؤلفاته ، وتشير المصادر الى أن كتاب المقتضب لم يفارق ابن جناح عندما ألف كتاب اللُّمع (ناظم، 1988: 104). فأقتفى أثر علماء اللغة العبرية السابقين له أمثال (سعديا الفيومي[1]) و(حيوج[2]). في الأخذ من المؤلفات العربية (القرطبي،1886: 6-7). ولا سيما كتاب سيبويه الذي يُعَد خلاصة جهد العلماء السابقين له وهو الذي شجّع علماء اللغة العربية بعده لأخذ مادتهم العلمية منه ، فأصبح كتابهم الأول الذي ساروا على خطاه ؛ لما جمع فيه من مادة لغوية ، فيقول الدكتور عوض القوزي : "استحى النحاة من أنفسهم واستخذوا ، فاستكانوا الى ما خلفه سيبويه دون تطوير، إلا أن

[1] هو سعديا سعيد بن يوسف الفيومي أحد علماء اللغة العبرية الأوائل حاول تأسيس النحو العبري في العراق معتمدًا على الثقافات العربية، ولد في مصر (882-942 م).

[2] أبو زكريا يحيى بن داود حيوج (940 – 1000م) ألّف كتاب الأفعال ذوات حروف اللين، وكتاب الأفعال ذوات المثلين ، وكتاب التنقيط، مقتدياً بما جاء به العرب ، ولقب بإمام النحو العبري

يكون تفسيرًا وشرحاً لمبهمه أو اختصارًا لبعض مسائله ، أو وضع حدود لمصطلحاته أو ترتيبًا لأبوابه وقواعده ...(القوزي، 1981: 82). والذي لم يكن كتابًا خاصًا بالنحو بل شمل الأبحاث اللغوية جميعها.

ابن جناح: هو أحد علماء اللغة العبرية الأوائل عَرَفَهُ العرب بأبي الوليد مروان بن جناح القرطبي (بالنثيا، (د.ت): 489). ولد في (990م). وفاته في (1050م). (دائرة المعارف العبرية، 1904: المجلد السادس /534). وقد درس ابن جناح اللغة العربية والسريانية والعلوم المنطقية فضلًا عن دراسته في الطب (القرطبي،1886: 6و101). استقى ابن جناح علومه اللغوية من المؤلفات العربية ، ومن تفسيرات مناحم بن سروق ومما قدّمه حيوج (Delgado, 2003, 47) كذلك أهم أساتذته اسحاق بن جيكاتيلا، لمعرفته بالعربية (ناظم، 1988: 121).

مؤلفاته: شهدت سرقسطة أولى مؤلفات ابن جناح في عام (1920م) وهو كتاب المستلحق الذي أكمل فيه ما بدأه أستاذه حيوج (ناظم، 1988: 121). ثم توالت مؤلفاته مثل رسالة التنبيه ورسالة التقريب والتسهيل وكتاب التسوية وكتاب التشوير وختمها بأهم مؤلفاته وهو ديوان التنقيح الذي ضمَّ كتاب اللُّمع وكتاب الأصول (الهنداوي [د. ت]: 26).

مصطلح النحو عند ابن جناح متصلًا بلفظ العرب:

ومما تجدر الإشارة إليه أن ابن جناح استعمل مصطلح النحو في مؤلفاته متصلًا بلفظ العرب لعله أراد التمييز بين النحوينِ العربي والعبري، وبحسب ما جاء في مصنفه اللمع :

"وقوم من أهل النحو العربي"(القرطبي،1886: 144).

"وعند علماء النحو العربي"(القرطبي،1886: 191).

فضلًا عن ذلك استعمل مصطلح (דקדוק) ليشير به الى النحو العبري ، بقوله :

"الدقدوق (النحو العبري) الذي معناه في اللسان العبراني البحث والتفتيش كما إن تنقيح الكلام في اللسان العربي هو تفتيش أيضًا"(القرطبي،1886: 17). وقد جاء ذكر هذا المصطلح في كتاب التوطئة في نحو

اللغة العبرانية السامرية لابن ماروث[3] اذ أشار الى "أن الغاية من تحرير هذا الكتاب هي تسهيل "الدقدوق" ومعناه باللغة العربية "النحو"

كانت دلالات هذا المصطلح عند ابن جناح تشير الى البحث والتدقيق والتفتيش (ظاظا، 2020: 94). وكد ذلك في قول اخر في كتابه اللمع : "والعجب كل العجب منهم في استخفافهم بعلم اللغة وازدرائهم أهله وفي قلة تفهمهم أن توفية الشرائع حقها من الفهم لها والعمل بها لا يكون إلا بالوقوف على الدقدوق (النحو العبري)" (القرطبي،1886: 5). لم يصل المصطلح العربي في وقت ابن جناح الى درجة الكمال وكذلك المصطلح العبري الذي يُعدّ فتيًّا في وقته ؛ لأن النحو العبري في طور التكوين ، لكنه استطاع توظيف المصطلح العربي في مؤلفاته.

ويمكن بيان الأثر العربي في بعض المصطلحات النحوية التي استقاها ابن جناح من النحو العربي :

أولًا : النكرة والمعرفة :

إن ما قدّمه نحاة العبرية في النصوص العربية اليهودية لا يختلف عمّا جاء به النحاة العرب ، فنجد نظرتهم للنكرة والمعرفة مشابهة لما قدّمه علماء العربية الأوائل ، فقدّم ابن جناح حدًّا للنكرة لا يبتعد معناه عمّا جاء به العرب ، إذ يقول : "اعلم أن النكرة في كل شيء شائع في نوعه لا يراد به واحد دون آخر مثل قولك (איש / رجل) ، (חמור/حمار) ..."(القرطبي،1886: 358). كذلك حدّ (ابن بارون[4]). النكرة ، بقوله :

"هي جنس واحد ، وهي كل اسم شائع في جنسه لا يخص به واحد عن آخر وحسن فيه الهاء عندنا والألف واللام عند العرب" (ابن بارون، [د. ت]: 56). فما وَضَعَه ابن جناح في حدِّ النكرة هو مجانس لقول النحاة العرب، من ذلك قول المُبرِّد : "وأصل الْأَسْمَاء النكرَة وَذَلِكَ لِأَن الِاسْم الْمُنكر هُوَ الْوَاقِع على كل شَيْء من أمته . لَا يَخُصّ وَاحِدًا من الْجِنْس دون سائره ، وَذَلِكَ نَحْو: "رجل ، وَفرس ، وحائط ، وَأَرْض"(المُبرِّد، 1994: 276/4). وقد شابه قول الزجاجي ، نحو :

[3] أوّل من وضع أهم وصف دقيق ومنهجيّ للغة العبرية السامرية وهو "شمس الحكماء" أبو اسحق ابراهيم ابن فرج ابن ماروث، صاحب كتاب التوطئة الذي يعتبر أول عمل منظّم في مجال نحو اللغة العبرانية السامرية،القرن الثاني عشر الميلادي، (Badillos, 1994, pp 149–150).

[4] هو أبو ابراهيم ربي أبراهام بن اسحاق بن بارون (ت 1128م) صاحب كتاب الموازنة بين اللغة العبرانية والعربية .

"النكرة في كل اسم شائع في جنسه ولا يخص به واحد دون آخر ، نحو : رجل ، وفرس ..."(الزجاجي، 1984: 98). وكذلك أشار ابن جني الى النكرة بقوله : "فالنكرة مَا لم تخص الْوَاحِد من جنسه نَحْو رجل وَغُلَام"(ابن جني، 1988: 98). ويقول أيضًا : "وَاعْلَم أَن بعض النكرات أَعم وَأشيع من بعض فأعم الْأَسْمَاء وأبهمها شَيْء وَهُوَ يَقع على الْمَوْجُود والمعدوم جَمِيعًا"(ابن جني، 1988: 98). أما المعرفة فعلماء اللغة العبرية لا سيما ابن جناح لم يخرجوا عن القسمة العربية للمعارف، إذ بَيَّنَ تقسيماتها الى اسماء الأعلام والمبهم وهو اسم الاشارة والنكرات التي تُعرّف بالتحديد والتخصيص والضمائر وما يعرف من النكرات بإضافته الى المعارف (ابن بارون، [د. ت]: 55–56). فلم تختلف تقسيماتهم عمّا قدّمه العرب للمعرفة ، وهو ما أشار له سيبويه في باب مجرى نعت المعرفة عليها بقوله :

"فالمعرفة خمسة أشياء : الاسماء التي هي أعلام خاصة ، والمضاف الى المعرفة، والألف واللام ، والاسماء المبهمة، والإضمار"(سيبويه، 1988: 5/2). ويقول النحاس : "فالمعرفة على خمسة أوجهٍ : اسم علم ، واسم معهود ، واسم مبهم، واسم مضمر ، واسم مضاف الى أحد هؤلاء المعارف"(النحاس،1965: 21–22). ويمكن بيان هذه الأقسام ، على النحو الآتي :

1. الاسماء الأعلام: ورد ذكر مصطلح الاسم عند ابن جناح ، إذ قال فيه : "الاسم قائم بنفسه غير مفتقر الى ما سواه" (القرطبي،1886: 23). وقد مثل ابن جناح في أول باب مبادئ الكلام للاسماء بقوله : "مثل [קבר /قبر، שור /ثور]..." (القرطبي،1886: 19). واستعمل العلماء العرب مصطلح الاسم ووضعوا له حدًّا ، ولعل ابن جناح أراد أن يقدّم للاسم مثل ما قدمه سيبويه فبعد أن قسّم الكلم وصف الاسم وصفًا ولم يضع له حدًّا واضحًا ، إذ يقول : "فالاسمُ: رجلٌ، وفرسٌ، وحائط"(سيبويه، 1988: 1 / 12). ثم قال في موضع آخر : "الاسم الواحد علمًا لشيء بعينه"(سيبويه، 1988: 103/2). وكذلك قول ابن السراج: "الاسم : ما دل على معنى مفرد"(ابن السراج، 1996: 36/1).

كذلك ورد مصطلح الأسماء الأعلام عند ابن جناح قسمًا من أقسام المعارف ، نحو قوله : "الاسماء الأعلام أعني اسماء الناس واسماء البلدان"(القرطبي،1886: 385). وقد أشار الى الأسماء الأعلام بقوله : " الاسماء الاعلام أعني اسماء الناس واسماء البلدان مثل راوبن وشمعون ..."(القرطبي،1886: 358). واستدل على أن هذه الاسماء من المعارف ، نحو قوله : "إنَّ الاسماء الاعلام معارف والدليل على ذلك

امتناع دخول التعريف عليها"(القرطبي،1886: 360). وهذه الفكرة استعملها العرب ، إذ فسّر ابن جني علة ذلك ، بقوله : "خرجت الأعلام عن شياع الأجناس إلى خصوصها بأنفسها لا بحرف يفيد التعريف فيها؛ ألا ترى أن بكرًا وزيدًا ونحوهما من الأعلام إنما تعرفه بوضعه، لا بلام التعريف فيه، كلام الرجل والمرأة وما أشبه ذلك. وكما أن ما كان مؤنثًا بالوضع كذلك أيضًا، نحو هند وجملٍ وزينب وسعاد فاعرفه"(ابن جني، 1376ه-1957م: 83/3).

إن من الاسماء ما يكون مفردًا ومنها ما يكون مركبًا ، وهو ما ذكره ابن جناح بقوله : "فمنها مفردة مثل(آدم ...) ومنها مركبة مثل حضر- موت..."(القرطبي،1886: 30). وقد ورد تقسيم ابن جناح في الأعلام المركبة موافقًا لما قدّمه العرب ، فمن ذلك قوله : "ومن الاسماء الاعلام ما يكون مركبًا من أسمين يجعلون اسمًا واحدًا"(القرطبي،1886: 361). وقد بيّن أنه على ضربين ، من ذلك قوله في الأول : "أن يوصل بينهما في الخط بالضبط وبالتأليف مثل "...גלעד .../... جِلْعَادَ... ، (سفر القضاة؛11: 5)". الذي هو مركب من اسمين ووصل بينهما صلة تامة بالضبط أعني بكون (سكون) تحت اللام (ל) ومثله "...יחלאל / ... يَاحَلْئِيلُ، (سفر التكوين ؛ 46: 14)". "ישראל / اسرائيل". مثل "מלכיאל/ وَمَلْكِيئِيلُ، (سفر التكوين ؛ 46: 18)"؛ "...אליעזר.../ ... إِيعَزَرَ... ، (سفر العدد؛2: 30)". الذي وصل بينهما بالتأليف وما أشبه ذلك"(القرطبي،1886: 361-362).

وقال فيه أيضًا : "فإن كان الاسم المنسوب اليه مركبًا من اسمين قد جعلا اسمًا واحدًا على التمام أعني بقولي على التمام انه وصل بينهما بالضبط أو بالتأليف"(القرطبي،1886: 231). وهو ما يقابل المركب المزجي من الأعلام المركبة عند العرب ، إذ يقول المُبرِّد في بَاب الاسمين اللَّذين يجعلان اسْمًا وَاحِدًا : "اعْلَم أَنَّ كل اسْمَيْنِ جعلا اسْمًا وَاحِدًا على غير جِهَة الْإِضَافَة فَإِن حكمهَا أَن يكون آخر الِاسْم الأول مِنْهُمَا مَفْتُوحًا ، وَأَن يكون الْإِعْرَاب فِي الثَّانِي ، فَتَقول : هَذَا حَضرمَوْت يَا فَتى ، وبعلبك فَاعْلَم وَكَذَلِكَ رَامَهُرْمُز"(المُبرِّد، 1994: 20/4). وهو ما ذكره ابن جني ، بقوله: "كل اسْمَيْنِ ضم أَحدهمَا إِلَى الآخر على غير جِهَة الْإِضَافَة فتح الأول مِنْهُمَا لشبه الثَّانِي بِالْهَاءِ وَلم ينْصَرف الثَّانِي معرفَة للتعريف والتركيب وَانْصَرف نكرَة وَذَلِكَ نَحْو حَضرمَوْت"(ابن جني، 1988: 160). والثاني ، نحو قول ابن جناح : "وأما الذي لا يوصل بينهما في الخط لا بضبط أخر الاسم الاول ولا بالتأليف فتكون صلتهما غير تامة لأن

التركيب هو غير محض ولا تام مثل بيت شمس بيت لحم واثني عشر وبيت ال وما أشبه ذلك"(القرطبي،1886: 362). وهو ما يقابل المركب الاضافي في اللغة العربية ، فمن ذلك قول المُبرِّد في باب النسب الى المضاف من الاسماء ، نحو : "اعْلَم أَن الْإِضَافَة على ضَرْبَيْنِ: أَحدهمَا: مَا يكون الأول مَعْرُوفًا بالثاني؛ نَحْو قَوْلك: هَذِه دَار عبد الله، وَغُلَام زيد، فَإِن نسبت إِلَى شيء من هَذَا فَالْوَجْه أَن تنْسب إِلَى الثاني؛ لِأَن الأول إِنَّمَا صَار معرفَة بِهِ وَذَلِكَ قَوْلك في ابْن الزبير: زبيري، وفى غُلَام زيد: زيدي وَالْوَجْه الآخر في الْإِضَافَة: أَن يكون الْمُضَاف وَقع علمًا، والمضاف إِلَيْهِ من تَمَامه، فالباب النّسَب إِلَى الأول، وَذَلِكَ قَوْلك فى عبد الْقَيْس: عبدي ..."(المُبرِّد، 1994: 141/3). وكذلك قوله في باب تثنية الاسماء التي هي أعلام، نحو : "فَأَما الْمُضَاف من الْأَسْمَاء الْأَعْلَام فَإِنَّهُ لَا يكون فِي التَّثْنِيَة وَالْجمع إِلَّا معرفَة تَقول هَذَا عبد الله وَهَذَانِ عبدا الله وَهَؤُلَاء عبدو الله وَعبيد الله وَعباد الله"(المُبرِّد، 1994: 326/4). وكذلك ما ذكره ابن السراج في باب ما جاز أن يكون خبرًا ، نحو قوله : "اعلم: أن المضاف إليه على ضربين: فضربٌ [منه] يكون الاسمانِ فيه كحروف زيدٍ وعمرو، يرادُ بهما التسميةُ فقط كرجل اسمهُ عبد الله أو عبد الملك، فهذا الضرب لا يجوز أن تخبر فيه عن المضاف إليه؛ لأنه كبعض حروف الاسم، وضربٌ ثانٍ من الإضافة وهي التي يراد بها الملك نحو: "دارُ عبد الله" وغلامُ زيدٍ، فهذانِ منفصلان جمع بينهما المُلك"(ابن السراج 1417هـ-1996م : 303/2)

أما المركب الاسنادي فلم أجد له مكانًا في كلامه. وقد يستعمل ابن جناح في كتابه اللُّمع مصطلح الاسم الظاهر ، من ذلك قوله : "وأما عند إضافة هذا المثال الى الاسم الظاهر فإنه لا يتغير"(القرطبي،1886: 215). وقد ورد ذلك المصطلح عند ابن ماروث في دراسته لنحو اللغة العبرانية السامرية في مصنفه التوطئة (Al- Dalboohi, 2013:151)، بقوله : "الاسم الظاهر: ما دل بظاهره علي المعنى المراد به من غير ان يفتقر في الدلالة الى معين"(ابن بارون، [د. ت]: 47). وهو ما استعمله العرب في مؤلفاتهم ويقصد فيه ما خالف المضمر ، فمن ذلك ما ذكره سيبويه ، نحو : "واعلم أنه لا يكون اسمٌ مظهرٌ على حرف أبدًا، لأن المظهر يسكت عنده وليس قبله شيءٌ ولا يلحق به شيءٌ، ولا يوصل إلى ذلك بحرف، ولم يكونوا ليجحفوا بالاسم فيجعلوه بمنزلة ما ليس باسم ولا فعلٍ وإنما يجيء لمعنى"(سيبويه، 1988: 218/4). وكذلك ما ذكره ابن السراج ، نحو : "أما الأسماء فتنقسم في ذلك على أربعة أقسام: اسمٍ ظاهرٍ سالمٍ وظاهر معتل ومضمر مكني ومبهم مبنيّ.

الأول: الأسماء الظاهرة السالمة نحو: "هذا خالدٌ، وهذا حَجر"(ابن السراج 1417هـ–1996م : 371/2).

2. المعرف بال: إنَّ من النكرات ما يعّرف بدخول أداة التعريف عليها ، من ذلك قول ابن جناح : " فلما أرادوا تعريفه أدخلوا عليه هاء التعريف"(القرطبي،1886: 358). وهاء التعريف في العبرية تقابل ال التعريف في العربية، وهنا قدّم ابن جناح المعرف بال بضرب من الشبه لِمّا قدّمه العرب ، نحو قوله : "ومنها ما عرف من النكرات بالتخصيص والتحديد مثل قوله "וכן תהיה מגפת הסוס הפרד הגמל וההחמור.../ وكذا تكون ضربة الخيل والبغال والجمال والحمير ... ، (سفر زكريا؛ 14: 15)". وهذا في تخصيص الأنواع وأما تخصيص الاشخاص فمثل قوله "ונביא אחד זקן ישב בבית אל.../ وَكَانَ نَبِيٌّ شَيْخٌ سَاكِنًا فِي بَيْتِ إِيلَ...، (سفر الملوك الأول ؛ 13: 11)"." (القرطبي، 1886: 358). وهو ما ذكره سيبويه ، نحو : "فالنكرة تعرف بالألف واللام والإضافة"(سيبويه، 1988: 242/3). وكذلك قال ابن السراج في ذلك : " زيد وعمرو وبكر وخالد وما أشبه ذلك من الأسماء الأعلام التي تكون للآدميين وغيرهم. فجميع هذه الأسماء المتمكنة إلا الجنس يجوز أن تعرف النكرة منها بدخول الألف واللام عليها"(ابن السراج 1417هـ–1996م : 113/2). فالعرب يعرفون النكرات من أجل تخصيصها بعد الشيوع (ابن جني، 1376ه–1957م: 237/3).

3. الضمائر: ذكر ابن جناح نوعًا آخر من المعارف أشار فيه الى الضمير ووضع له حدًّا ، إذ قال : "ومعنى الضمير هو أن تستر الاسم الظاهر وتأتي بكنايته وضميره على سبيل الايجاز والاختصار"(القرطبي،1886: 188). وهو ما استعمله علماء اللغة العرب لمصطلح الضمير والمكنى ، نحو قول ابن السراج "ومضمر مكنى"(ابن السراج 1417هـ–1996م : 149/2). وقد اشترط ابن جناح للإضمار وجود الدليل عليه ، من ذلك قوله : "انهم قد يضمرون ما لا يذكرونه أصلًا إذا كان في الكلام دليل"(القرطبي،1886: 189). وهو من المصطلحات الشائعة عند أوائل العلماء العرب ، فالإضمار والمضمر هو ما يدل على اخفاء الشيء وكذلك يدل علَى الغَيْبَةِ والتَسَتُّر (ابن فارس ، 1392ه–1972م: 371/3). فمن ذلك ما قاله سيبويه : "وإنما صار الإضمار معرفة لأنك إنما تضمِر اسمًا بعد ما تعلم أن مَنْ يُحدَّث قد عرف مَن تعني وما تعني ، وأنك تريد شيئًا يعلمه"(سيبويه، 1988: 6/2). وقال في موضع آخر: "واعلم أن المضمر لا يكون موصوفًا، من قِبل أنك إنما تضمِر حين ترى أن المُحدَّث قد عرف مَن

تعني"(سيبويه، 1988: 11/2). وفيه يقول المبرد : "وإنما صار الضمير معرفة لأنَّك لا تضمره إلا بعد ما يعرفه السامع ؛ وذلك أنك لا تقول : مررتُ به ، ولا ضربته ، ولا ذهب ، ولا شيئًا من ذلك حتى تعرفه وتدري الى من يرجع هذا الضمير"(المُبرِّد، 1994: 280/4). استعمل ابن جناح المصطلح الكوفي (الكنايات) ليشير فيه الى الضمائر، من ذلك قوله : "واما الاسماء المنفصلة فتكون على حرف واحد وهي الضمائر والكنايات مثل ياء عبدي ورجلي ويدي وازني و واو عبدو ويدو وازنو ورجلو وكاف عبدك ويدك ورجلك وازنك في مخاطبة الواحد المؤنث فهي عبده ويده ورجله في الاخبار عن الواحد الغائب المؤنث ومثل الميم التي مخبر بها عن الجمع الغائب في مثل "נבלעם כשאול חיים .../لِنَبْتَلِعْهُمْ أَحْيَاءً كَالْهَاوِيَةِ، ... ، (سفر الأمثال ؛ 1: 12)"."(القرطبي،1886: 31). وهو شائع عند علماء اللغة العبرية ، إذ استعمله ابن ماروث ، نحو : "الأسماء التي يكني بها عن الأشخاص" (Al- Dalboohi, 2013:84). وهو ما استعماله النحاة العرب ؛ أي مكنى وكنايات، خصص ابن السراج بابًا يحمل اسم : "باب الكنايات وهي علامات المضمرين"(ابن السراج 1417هـ-1996م : 115/2). وقال أيضًا : "فأما المكنى: فنحو قولك: هو، وأنت، وإياك، والهاء في غلامه وضربته والكاف في غلامك، وضربك والتاء في قمتُ وقمتِ وقمتَ يا هذا "(ابن السراج 1417هـ-1996م : 149/2). إن ما ذكره ابن جناح في أنواع الضمائر في اللغة العبرية لا يختلف عمّا قدمه العرب، ويمكن إيضاح ذلك من خلال أنواعه ، نحو :

أ- المستتر والبارز:

استعمل ابن جناح مصطلح المستتر بمثل ما عناه العلماء العرب من دلالة ، فذكر المستتر في مواضع كثيرة ، نحو : "واعلم أن ضمير الفاعل المخبر عنه لا تظهر له علامة في الفعل الماضي إذا تقدم ذكر الفاعل إنما هو في النية وهو مستتر في فعله الماضي غير ظاهر فيه كما قلنا وذلك كقولك "אדני שאל את עבדיו .../ سَيِّدِي سَأَلَ عَبِيدَهُ ... ، (سفر التكوين، 44: 19)". ففي שאל (سأل) ضمير مستتر فيه عائد الى אדני (ربي)، ولو جمعته لظهر فقلت אדני שאלו (سألوا ربي) "(القرطبي،1886: 188). أي خفي غير ظاهر، وكذلك الحال نفسه إذا كان الفعل مستقبلًا ، نحو قوله : "وأما الفعل المستقبل فإنه يستتر أيضًا فيه ضمير الفاعل الواحد إذا تقدم ذكره كما قيل "...אם יהוה לא ישמר עיר.../... إِنْ لَمْ يَحْفَظِ الرَّبُّ الْمَدِينَةَ...، (سفر المزامير؛127: 1)... فإذا تأخر ذكر الفاعل الواحد من فعله المستقبل كان ذلك الفعل فارغًا ..... وإن

اعتقد أن فيه ضميرًا على سبيل التأكيد فلا ضير. وإذا تأخر ذكر الفاعلين من الفعل المستقبل ظهر ضميرهم في ذلك الفعل على سبيل البيان وكان الاسم الظاهر بعد الضمير بدلًا من ذلك الضمير"(القرطبي،1886: 191).

ثم أشار الى أنه في حال تقدم الفعل يظهر الفاعل ، نحو قوله: "فإن تقدم الفعل ظهر الفاعل وكان الفعل المتقدم فارغًا ولا يقدر فيه ضمير أصلًا" (القرطبي،1886: 188). إذ ناقش قضية استتار الضمير بمثل ماهي عند العرب ، فمن ذلك قول ابن جني : "وَاعْلَم أَن الْفِعْل لَا بُد لَهُ من الْفَاعِل وَلَا يجوز تَقْدِيم الْفَاعِل على الْفِعْل فَإِن لم يكن مُظْهرًا بعده فَهُوَ مُضْمَرٌ فِيهِ لَا محَالة تَقول زيد قَامَ فزيد مَرْفُوع بِالِابْتِدَاءِ وَفِي قَامَ ضمير زيد وَهُوَ مَرْفُوع بِفِعْلِهِ"(ابن جني، 1988: 33).

أما البارز أو الظاهر فكذلك استعمله ابن جناح بمثل ما قدّمه العرب ، ويدرج تحته ما كان متصلًا أو منفصلًا ، أما الضمائر المنفصلة ، فقال ابن جناح فيها : "وأما הוא ו היא ו הם ו הן ו אני ו אתם ו אתן ו אנחנו فحروف للتأكيد أو ضمائر منفصلة" (القرطبي،1886: 191). وكذلك ما كان متصلًا منه ، إذ ذكره بقوله : "وإن اتصل بفعل الفاعلة وكان منفصلًا كان אותי (أنا) ، أو אותו (نفسه) ، أو אותם (هم) ، أو אותך (أنت) أو אותכם (أنت) وإن كان متصلًا كان ياء أو واوًا أو كافًا وهاء للمذكر وللمؤنث كافًا فقط أو كافًا وميمًا أو ميمًا فقط" (القرطبي،1886: 199).

وقال ابن ماروث: "اسماء المضمرات: فانـــها تنقسم قسمين احدهـــما منفصل والثاني متصل بغيـــره "(Al- Dalboohi, 2013:71). وقد نبه المُبرِّد على أن المتصل أولى في الكلام من المنفصل من ذلك قوله : "اعْلَم أَنَّ كلّ مَوضِع تقدر فِيهِ على الْمُضمر متَّصلًا فالمنفصل لَا يَقع فِيهِ : تَقول: قُمْت ، وَلَا يصلح : قَامَ أَنا . وَكَذَلِكَ ضربتك ، لَا يصلح : ضربت إِيّاك"(المُبرِّد، 1994: 396/1). وابن السراج يقسم الضمير الظاهر أو البارز بقول : "متصل بالفعل ومنفصل عنه"(ابن السراج 1417هـــ-1996م: 115/2).

ب- المتكلم والمخاطب والغائب :

استعمل ابن جناح مصطلحات التكلم والغيبة والحضور والخطاب وتصاريفها ليشير الى ما ذكره العرب من دلالة لهذه المصطلحات ، فمن ذلك قول ابن جناح : "ومنها ما يكون ضميرًا للمخبر عن نفسه ومنها ما يكون ضميرًا للمخاطب"(القرطبي،1886: 188). وقد فصّل القول فيها ، نحو : "فالضمير المتكلم ذكرًا كان

أو أنثى التاء والياء اللتين هما في עשיתי וראיתי (عَمِلْتُ ورأيت) وما أشبههما . وضمير الجماعة المتكلمين ذكورًا كانوا أو أناثًا النون والواو(נו) اللتين هما في עשינו וראינו (عَمِلْنا ورأينا) وما أشبههما" (القرطبي،1886: 188).

في إشارة الى ما يكون ضميرًا للمخبر عن نفسه (المتكلم)(ابن السراج 1417هـ-1996م : 121/2). ومنها ما يكون للغيبة ، نحو قول ابن جناح : "إن وقع الفعل الماضي للواحد الغائب أو فعل الجماعة الغائب على ضمير المفعول به أو بهم فإن ذلك الضمير في كلامهم على ضربين أما أن يكون مفصولًا كما قيل "... אשר דבר אתו אלהים/ ... الّذِي تَكَلّمَ اللهُ عَنْهُ، (سفر التكوين؛ 21: 2)." (القرطبي،1886: 194). وهذا التقسيم موجود عند علماء اللغة العرب من ذلك ما ذكره ابن السراج ، نحو قوله : "فالتاء للفاعل المتكلم مذكرًا كان أو مؤنثًا فعلتُ وصنعتُ وعلامة المخاطب المذكر فعلتَ، والمؤنث فعلتِ، وعلامة المضمر النائب في النية تقول: فعل وصنع، فاستغنى عن إظهاره والعلامة فيه بأن كل واحد من المتكلمين والمخاطبين له علامة، فصار علامة الغائب أن لا علامة له، هذا في الفعل الماضي"(ابن السراج 1417هـ-1996م : 115/2).

ت- ضمائر الفاعل والمفعول والمضاف إليه (الرفع والنصب والجر) :

اشار ابن جناح في كتابه اللُّمع الى ضمائر الرفع بمصطلح ضمير الفاعل وضمائر النصب بمصطلح ضمائر المفعول وضمائر الجر بمصطلح ضمير المضاف إليه ، إذ قال : "اعلم أن الضمائر تختلف لاختلاف الاسماء التي تضمر فإن من الضمائر ما يكون ضميرًا للفاعل ومنها ما يكون ضميرًا للمفعول به ومنها ما يكون ضميرًا للمضاف إليه"(القرطبي،1886: 188). وقال أيضًا : "واعلم أنَّ يفعل إذا اتصل بضمائر الفاعلين أو بضمائر المفعولين عاد الى يفعيل بالياء مثل " אל תכריתו .../ لاَ تَقْرِضَا ....، (سفر العدد؛4: 18)"."(القرطبي،1886: 199).

وكذلك قوله : "وعلامة الواحد المخبر عن نفسه المضاف إليه المتصل بالاسماء والحروف يكون ياء"(القرطبي،1886: 150). وهو ما استعمله النحاة العرب في مؤلفاتهم ، فمن ذلك قول سيبويه نحو : "وكذلك تقول: ضربوني وضربتُ قومَك، إذا أَعْمَلْتَ الآخِر فلا بدَّ في الأوّل من ضمير الفاعلِ لئلاَّ يَخْلُوَ من فاعلٍ"(سيبويه، 1988: 79/1). وكذلك ما ذكره ابن جني في باب نقض المراتب إذا عرض هناك عارض

، نحو : "من ذلك امتناعهم من تقديم الفاعل في نحو ضرب غلامه زيدًا. فهذا لم يمتنع من حيث كان الفاعل ليس رتبته التقديم وإنما امتنع لقرينة انضمت إليه، وهي إضافة الفاعل إلى ضمير المفعول"(ابن جني، 1376ه-1957م: 295/1). وقد اشار ابن جني الى ذلك ، بقوله : "والمنفصل على ضَرْبَيْنِ : مَرْفُوع ومنصوب، فَالْمَرْفُوع للمتكلم ذكرًا كَانَ أَو أُنْثى أَنا والتثنية وَالْجمع جَمِيعًا نَحن ... وَأما الضَّمِير الْمَنْصُوب الْمُتَّصِل فالياء فِي كلمني والتثنية وَالْجمع جَمِيعًا كلمنا ... وَالضَّمِير الْمَجْرُور لَا يكون إِلَّا مُتَّصِلًا وَهُوَ الْيَاء للمتكلم نَحْو مَرَرْت بِي والتثنية وَالْجمع جَمِيعًا مَرَرْت بِنَا ..."(ابن جني، 1988: 75-76).

4. اسماء الإشارة : استعمل ابن جناح مصطلح اسم الإشارة في كتبه بمثل ما عَرَفَه العلماءُ العربِ ، فمن ذلك قوله: "ومنها ما يتعرف بالإشارة اليه مثل قولك זה ו זאת ו אלה "(القرطبي،1886: 359). وقد مثّل لذلك منه ما ذكره من الكتاب المقدس بقوله "זאת אות הברית אשר אני נתן ביני וביניכם / هذِهِ عَلاَمَةُ الْمِيثَاقِ الّذِي أَنَا وَاضِعُهُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ...، (سفر التكوين؛9: 12)"(القرطبي،1886: 351). وهو يماثل ما قدّمه العرب فقد اطلقوا عليه مصطلح الاسم المبهم فمن ذلك ما نجده عند سيبويه ، إذ يذكر ذلك بقوله : "وأما الأسماء المبهمة فنحو هذا وهذه، وهذان وهاتان، وهؤلاء، وذلك وتلك، وذانك وتانك، وأولئك، وما أشبه ذلك. وإنما صارت معرفة لأنها صارت أسماء إشارة إلى الشيء دون سائر أمّته"(سيبويه، 1988: 5/2). وقوله : "واعلم أن الأسماء المبهَمة التي توصَف بالأسماء التي فيها الألف واللام تُنزَل بمنزلة أي ، وهي هذا وهؤلاء وأولئك وما أشبهها، وتوصَف بالأسماء. وذلك قولك، يا هذا الرجلُ، ويا هذان الرجلان. صار المبهَم وما بعده بمنزلة اسمٍ واحد"(سيبويه، 1988: 189/2). وما ذكره ابن السراج بقوله : "فأما المبهم: فنحو: هذا، وتلك، وأولئك، المكنيات والمبهمات"(ابن السراج 1417هـ-1996م : 149/1). وقد وضع له حدًّا بقوله : "معنى المبهم أنه هو الذي ليست له حدود معلومة تحصره"(ابن السراج 1417هـ-1996م : 197/1).

5. المعرف بالإضافة : ذكر ابن جناح الضرب الخامس من المعارف ، نحو قوله : "ومنها ما يعرف من النكرات بإضافتها الى المعارف مثل "ויאמרו איש אל אחיו הנה בעל החלמות הלזה בא/ فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: «هُوَذَا هذَا صَاحِبُ الأَحْلاَمِ قَادِمٌ. (سفر التكوين؛ 37: 19)". فتعرف בעל (صاحب) بإضافته الى החלמות (الأحلام) المعرف بالتخصيص. ومثله "עבד המלך / عَبْدَ الْمَلِكِ ، (سفر صموئيل الثاني؛ 18:

29)". ... وما أضيف الى الضمائر تعرف بها مثل بني وعبدي وبنو وعبدو وما أشبه ذلك" (القرطبي،1886: 359). وهو ما استعمله العرب بالمعنى نفسه قبل ابن جناح ، فمنه ما ذكره المُبرِّد نحو : "وَمَا أضفته إِلَى معرفَة فَهُوَ معرفَة . نَحْو قَوْلك : غُلَام زيد ، وَصَاحب الرجل . وَإِنَّمَا صَار معرفَة بإضافتك إِلَيْهِ إِلَى مَعْرُوف"(المُبرِّد، 1994: 277/4). ونحو قول ابن جني : "وَأما مَا أضيف إِلَى وَاحِد من هَذِه المعارف فنحو: غلامي ، وَصَاحب زيد ، وَجَارِيَة هَذَا ، وَدَار الرجل ، وطرف رِدَاء عَمْرو"(ابن جني، 1988: 78).

ثانيًا : الفعل اللازم والفعل المتعدي:

اهتم علماء اللغة العبرية الأوائل بالفعل ، فبنوا له أساسًا مضارعًا لما قدَّمه علماء اللغة العربية، فمن ذلك ما ذكره ابن جناح في باب التصريف من أنواع الأفعال ما يكون لازمًا أو متعديًّا مستعملًا اللفظ العربي في ذلك ، فمن ذلك قوله في اللازم : "ومنها ما يكون لازمًا أبدًا لا يجوز فيه التعدي أصلًا مثل "...גבר באחיו /...اعْتَزَّ عَلَى إِخْوَتِهِ، (سفر أخبار الأيام الأول؛5: 2)"."(القرطبي،1886: 145). واستعمل مصطلح المتعدي وغير المتعدي في كثير من المواضع وهو يشير الى المعنى نفسه ، من ذلك قوله : "ينقسم قسمين لمتعدٍّ وغير متعدٍّ"(القرطبي،1886: 137). وذكره ابن ماروث بقوله : "وهـــو الذي يتم معناه باستناده الي فاعله" (Al- Dalboohi, 2013: 74). وهنا ذكرا اللفظ بما يحمله من المعنى نفسه عند العرب ، وهو الذي ذكره سيبويه بقوله : "هذا باب الفاعل الذي لم يتعدّه فعلُه إلى مفعول والمفعول الذي لم يتعد إليه فِعْلُ فاعلٍ ولا يتعدَّى فعلُه إلى مفعول آخَر..."(سيبويه، 1988: 33/1). ومن ذلك ما ذكره المُبرَّد لمصطلح غير المتعدي، نحو : "وَأما غير الْمُتَعَدِّي فنحو : جلس يجلس ، وحرص يحرص ، وشهق يشهق"(المُبرِّد، 1994: 109/2). وقد ورد عند ابن السراج ، نحو قوله : "باب الفعل الذي لا يتعدى الفاعل الى المفعول : وهو ذهب زيد وقعد خالد "(ابن السراج 1417هـــ-1996م : 277/2). ومن شدّة التقارب بين اللغة العربية واللغة العبرية بحسب ما جاء في النصوص (العربية – اليهودية)، ما ذكر من أن الفعل اللازم يتعدى الى المفعول بوساطة حرف الجر، من ذلك قول ابن جناح : "وما يبعد أن يكون متعديًّا ولا يصل تعديه الى مفعوله إلا بقوله על ؛ (على) ، وإن كان غير متعد فدخول (על؛ على) معه كدخوله مع "ועתה שחקו עלי .../ الآنَ فَقَدْ ضَحِكَ عَلَيَّ ... ، (سفر أيوب؛30: 1)".(القرطبي،1886: 140). والعرب تعدي

الفعل اللازم بعدة طرق منها ما تعدى بوساطة حرف الجر ، من ذلك ما ذكره سيبويه بقوله : "وإن كان الفعلُ لا يَصِلُ إليه إلاَّ بحرف الإضافة، فكأنّك قلت: مررتُ زيدا. ولولا أنّه كذلك ما كان وجهُ الكلام زيدا مررتَ به، وقمتُ وعمرًا مررتُ به"(سيبويه، 1988: 92/1). وكذلك ما قاله ابن جني، نحو : "الْفِعْل فِي التَّعَدِّي إِلَى الْمَفْعُول بِهِ على ضَرْبَيْنِ فعل مُتَعَدٍّ بِنَفسِهِ وَفعل مُتَعَدٍّ بِحرف جر فالمتعدي بِحرف الْجَرّ نَحْو قَوْلك مَرَرْت بزيد ونَظرت إِلَى عَمْرو"(ابن جني، 1988: 51). وكذلك ما تعدى بوساطة الهاء ، من ذلك قول ابن جناح : "وأما الهاء فتزاد على الأفعال الثلاثية الخفيفة فتنقلها من الخفة الى الثقل أي توجب دخول الميم على فاعليها من الخفة الى الثقل في أكثرها معنى التعدي مثل הקריב/ قَدَّمَ ، השמיד/ أَهْلَكَهُمَا"(القرطبي،1886: 77).

وهو ما يقابل تعدية الأفعال بالهمزة في العربية ، من ذلك قول ابن جني ، نحو : "المعتاد المألوف في اللغة أنه إذا كان فعل غير متعدٍّ كان أفعل متعديًّا؛ لأن هذه الهمزة كثيرًا ما تجيء للتعدية. وذلك نحو: قام زيد وأقمت زيدًا، وقعد بكر وأقعدت بكرًا. فإن كان فعل متعديًّا إلى مفعول واحد فنقلته بالهمزة صار متعديًّا إلى اثنين، نحو: طعم زيد خبزًا وأطعمته خبزًا، وعطا بكر درهمًا وأعطيته درهمًا"(ابن جني، 1376ه-1957م: 216/2).

أما المتعدي فذكره ابن جناح بقوله : "منها ما لا يكون أبدًا إلا متعديًّا"(القرطبي،1886: 145). وقد بيّن ابن جناح أنَّ المتعدي يأتي على ثلاثة أضرب ، فالضرب الأول منه ما يتعدى الى مفعول واحد ، نحو قوله : "وأكثر الافعال المتعدية فإنما متعد الى مفعول واحد" (القرطبي،1886: 146). فحاول ابن جناح تفسير التعدي بما قدمه العرب ، وهو الذي ذكره سيبويه بقوله : "الفاعل الذي يَتعداه فعلُه إلى مفعول وذلك قولك: ضَرَبَ عبدُ الله زيدًا. فعبدُ الله ارتفع ههنا كما ارتفع في ذَهبَ، وشغَلْت ضربَ به كما شغلتَ به ذهَب، وانتصب زيدٌ لأنه مفعول تعدّى إليه فعلُ الفاعل"(سيبويه، 1988: 34/1).

والضرب الثاني، ما يتعدى الى مفعولين ، إذ أشار ابن جناح له بما لا يختلف عن كلام العرب ، فيقول ابن جناح : "وقد يتعدى بعضها الى مفعولين ... لا يتم الكلام في كل واحد من هذه الأفعال بالمفعول الواحد دون الاخر للمعنى الذي ذهب إليها فيها في اجتماعهما"(القرطبي،1886: 146). ومن ذلك ما ذكره سيبويه

في الأفعال المتعدية الى مفعولين ، نحو قوله : "هذا باب المفعول الذي يتعداه فعله الى مفعولين ، وليس لك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر. وذلك قولك نُبِّئت زيدًا أبا فلانٍ"(سيبويه، 1988: 43/1).

ثم بيّن ابن جناح ما جاز فيه الاقتصار على أحد المفعولين بقوله : "ومنه ما يتعدى الى مفعولين ولك الاقتصار على أحدهما دون الاخر"(القرطبي،1886: 137). وقد مثّل لذلك بقوله : "يجوز في الكلام أن يقتصر في بعضها على مفعول واحد أعني أنه لو كان في الكلام "...המצמיח הרים חציר / ... الْمُنْبِتِ الْجِبَالَ عُشْبًا، (سفر المزامير ؛147: 8)". لا ستجزى بذلك دون חציר لانه تبارك وتعالى יצמיח אלהרים חציר ועצים ؛(سيزرع الجبال العشب والأشجار)

كما قال "ויצמח יי אלהים מן האדמה כל עץ נחמר למראה .../ وَأَنْبَتَ الرَّبُّ الإِلهُ مِنَ الأَرْضِ كُلَّ شَجَرَةٍ شَهِيَّةٍ لِلنَّظَرِ... ، (سفر التكوين؛ 2: 9). فلو إن قائلًا يقول "...המצמיח הרים / ... الْمُنْبِتِ الْجِبَالَ، (سفر المزامير ؛147: 8)."(القرطبي،1886: 146). وهو ما ذكره علماء اللغة العرب السابقين لابن جناح ، فمن ذلك قول المُبرِّد في بَاب الْفِعْل الذى يتَعَدَّى الْفَاعِل إِلَى مفعولين ولَك أَن تقتصر على أَحدهمَا ، نحو : "وَذَلِكَ قَوْلك: أَعْطَيْت زيدًا درهمًا، وكسوت زيدًا ثوبًا، وَمَا أشبهه؛ لِأَنَّك إِن شِئْت قلت: كسوت زيدًا، وَأعْطيت زيدًا، وَلم تذكر الْمَفْعُول الثاني"(المُبرِّد، 1994: 93/3).

وجعل الضرب الثالث ما جاز فيه التعدي وعدم التعدي ، بقوله : "ومنها ما يكون على وجهين أعني إنها تكون متعدية في موضع وغير متعدية في موضع أخر فيقول فعلت الشيء وفعل الشيء نفسه برفع نفسه لأنه الفاعل بفعل وحقيقة الامر أنه توكيد للفاعل وهو الشيء"(القرطبي،1886: 145). وهو ما أشار له سيبويه بقوله : "وتقول: "فتن الرجل وفتنته، وحزن وحزنته، ورجع ورجعته. وزعم الخليل أنك حيث قلت فتنته وحزنته لم ترد أن تقول: جعلته حزينًا وجعلته فاتنًا، كما أنك حين قلت: أدخلته أردت جعلته داخلًا ولكنك أدرت أن تقول: جعلت فيه حزنًا وفتنةً، فقلت فتنته كما قلت كحلته، أي جعلت فيه كحلًا، ودهنته جعلت فيه دهنًا، فجئت بفعلته على حدةٍ، ولم ترد بفعلته ههنا تغيير قوله حزن وفتن. ولو أردت ذلك لقلت أحزنته وأفتنته. وفتن من فتنته كحزن من حزنته"(سيبويه، 1988: 56/4).

وأما ما موجود في العربية ولا نجد له شبه في العبرية هو ما يتعدى الى ثلاثة مفاعيل ، نحو قول سيبويه : "هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله الى ثلاثة مفعولين ، ولا يجوز لك أن تقتصر على مفعول منهم واحد دون

الثلاثة ، لأن المفعول ههنا كالفاعل في الباب الأول الذي قبله في المعنى. وذلك قولك : أرى الله بشرًا زيدًا أباك ونَبَّأْتُ زيدًا عمرًا أبا فلان، وأَعْلَمَ الله زيْدًا عمرًا خيرًا منك"(سيبويه، 1988: 41/1).

ثالثًا: الإضافة :

استعمل ابن جناح مصطلح الإضافة ، فذكر أنها على ضربين ، نحو قوله : "أحدهما إضافة اللفظ والأخر إضافة في المعنى. فالإضافة التي في المعنى يقال لها نسبة لأنه إذا نسبت أحدًا الى صناعة أو قبيلة أو بلد فقد أضفته إليها"(القرطبي،1886: 205). وإضافة النسبة ذُكِرَتْ في المبحث السابق . أما الإضافة اللفظية فيحدّها ابن جناح ، بقوله : "وأما الاضافة التي في اللفظ فبإضافتك لفظة الى أخرى تصلها بها"(القرطبي،1886: 205).

أما تقسيم العرب للإضافة ، فهو ما ذكره ابن السراج بقوله : "الإِضافة على ضربين: إضافة محضة، وإضافة غيرُ محضة"(ابن السراج 1417هـ-1996م : 5/2). ثم يردف قائلًا ، نحو : "والإِضافة المحضة تنقسم إلى قسمين: إضافة اسم إلى اسم غيرِه بمعنى اللام وإضافةِ اسم إلى اسم هو بعضُه بمعنى من"(ابن السراج 1417هـ-1996م : 5/2).

كذلك تعامل ابن جناح في الجمع بين المضاف والمضاف إليه على أنه اسم واحد ، إذ يقول : "واعلم أن القياس والوجه المستعمل ألا يتوسط بين المضاف والمضاف إليه شيء لان المضاف إليه من تمام المضاف وهما جميعًا بمنزلة اسم واحد"(القرطبي،1886: 205).

وهو ما أقره علماء اللغة العربية، فمن ذلك ما صرح به سيبويه، بقوله : "هذا باب الإضافة إلى الاسمين اللذين ضم أحدهما إلى الآخر فجعلا اسمًا واحدًا"(سيبويه، 1988: 374/3). وهو ما ذكره المُبرِّد بقوله : "فَإِذا أضفت اسْمًا مُفردًا إِلَى اسْم مثْله مُفْرد أَو مُضَاف - صَار الثَّانِي من تَمام الأول ، وصارا جَمِيعًا اسْمًا وَاحِدًا، وانجر الآخر بِإِضَافَة الأول إِلَيْهِ ، وَذَلِكَ قَوْلك: هَذَا عبد الله ، وَهَذَا غُلَام زيد ، وَصَاحب عَمْرو"(المُبرِّد، 1994: 143/4).

وقد ورد ذكر الإضافة غير المحضة عند ابن جناح في الأعداد المضافة ، نحو قوله : "... את עשרה השבטים / ... عَشَرَةَ أَسْبَاطٍ. ، (سفر الملوك الأول ؛11: 31)". كما قالوا "ולקחתי המלוכה מיד בנו ונתתיה לך את עשרת השבטים / وَآخُذُ الْمَمْلَكَةَ مِنْ يَدِ ابْنِهِ وَأُعْطِيكَ إِيَّاهَا، أَيِ الأَسْبَاطَ الْعَشَرَةَ، (سفر

الملوك الأول ؛11: 35)". فهما جميعًا مضافان إلا أن أضافة الواحد غير محضة لأنها ليست في اللفظ وقالوا أيضًا "... שבעה שקלים ועשרה הכסף/ سَبْعَةَ عَشَرَ شَاقِلاً مِنَ الْفِضَّةِ ، (سفر ارميا؛32: 9)". وهذا مضاف في المعنى لامحالة فكذلك (ثلاثة نساءٍ) وما أشبهه مضاف أيضًا في المعنى"(القرطبي،1886: 377). ومن التقارب بين اللغة العربية واللغة العبرية (العربية – اليهودية) هو ما وجِدَ من حذف نون المثنى والجمع عند الإضافة في العربية وحذف ميم الجمع عند الإضافة في العبرية ، فمن ذلك ما ذكره ابن جناح في باب الإضافة ، إذ قال : "وأما الذي يجمع بالياء والميم فإن ميمه تسقط للإضافة وربما تغير أولها وربما لم يتغير"(القرطبي،1886: 205). وكذلك ما وجِدَ في اللغة العربية ، فتحذف نون المثنى والجمع عند الإضافة وهو ما ذكره المُبرِّد ، نحو : "فإذا ثنيت الواحد ، ثم أردت إضافته حذفت النون من الاثنين النون والألف واللام فقلت : هذان غلاما زيدٍ ، وصاحبا عمرو ، وحذفت الألف واللام والنون ؛ كما فعلت في الواحد . وكذلك الجمع ، نحو هؤلاء مسلمو زيد وصالحو قومِهم "(المُبرِّد، 1994: 144/4). وكذلك إشارة ابن جناح الى أن المضاف إليه يكون مجرورًا ، نحو قوله : "وهو في كلتا المسألتين مخفوض من أجل الاضافة"(القرطبي،1886: 97). مقتديًّا باللغة العربية ، من ذلك قول سيبويه ، نحو : "والجرُّ إنما يكون في كلّ اسم مضافٍ إليه"(سيبويه، 1988: 419/1).

رابعًا : التوابع

1.العطف :

أ- عطف النسق : استعمل ابن جناح لفظ واو العطف في مؤلفاته ، نحو قوله : "وأما الواو فتلحق أوائل الكلمات للعطف في مثل "... את השמים ואת הארץ / ... السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ ، (سفر التكوين ؛ 1: 1)".(القرطبي،1886: 49). وكذلك استعمل مصطلح واو النسق ليشير الى المعنى نفسه ، نحو قوله : "وقد يحذفون كثيرًا واو النسق كقولهم "אדם שת אנוש קינן מהללאל ירד / آدَمُ، شِيتُ، أَنُوشُ، قِينَانُ، مَهْلَلْئِيلُ، يَارِدُ ، (سفر أخبار الأيام الأول، 1: 1و2)"."(القرطبي،1886: 265). وهما مصطلحان مستعملان عند العرب ، وقد تميزت اللغة العربية عن العبرية باستعمال عشرة حروف للعطف ، من ذلك ما ذكره ابن جني في باب العطف ، نحو : "وَهُوَ النسق وحروفه عشرَة وَهِي الْوَاو وَالْفَاء وَثمّ وأَو وَلَا وبل ولكنْ الْخَفِيفَة وَأم وإِما مَكْسُورَة مكررة وَحَتَّى وَقد مضى ذكرهَا فَهَذِهِ الْحُرُوف تَجْتَمِع كلهَا فِي إِدْخَال الثَّانِي فِي إِعْرَاب

الأول"(ابن جني، 1988: 91). فالواو تنفرد في العطف في اللغة العبرية فلا يشاركها حرف آخر ، إلا أنه قد يخرج بعض الحروف الى معنى العطف ، مثل اللام (ל)، نحو قول ابن جناح : "أما قول الكتاب :...בינכם לבין אלהיכם.../ ... بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ إِلهِكُمْ، ... ، (سفر أشعياء؛ 59: 2)" (القرطبي،1886: 292). وكذلك الباء نحو : "وتكون مكان واو العطف لأنها من مخرجها مثل باء (ב) "...במחקק במשענותם .../ ... حَفَرَهَا شُرَفَاءُ الشَّعْبِ، بِصَوْلَجَانٍ، بِعِصِيِّهِمْ ... ، (سفر العدد؛21: 18)"(القرطبي،1886: 71). وهو ما قد تخرج به بعض الحروف في العربية من معناها الى معنى العطف من ذلك (حتى) التي ذكرها المُبرِّد، نحو : "فَإِن قلت : أَقُول : مَا سرت حَتَّى أدخلها ؛ أَي مَا سرت وَأَنا السَّاعَة أدخلها . قيل : لَيْسَ هَذَا معنى (حَتَّى). إِنَّمَا مَعْنَاهَا أَن يتَّصل مَا بعْدهَا بِمَا قبلهَا ؛ كَمَا تَقول: أكلتُ السَّمَكَة حَتَّى رأسَها. فالرأس قد دخل فِي الْأكل؛ لِأَن مَعْنَاهَا عاملة وَمَعْنَاهَا عاطفة وَاحِد"(المُبرِّد، 1994: 42-41/2).

ب- عطف البيان : والنوع الثاني من العطف ورد عند ابن جناح ، نحو قوله : "ومن العطف ما يكون بغير واو أيضًا ويقال له عطف البيان"(القرطبي،1886: 204). وهو ما ذكره العرب قبل ابن جناح ، من ذلك ما قاله المُبرِّد ، نحو : "وَهُوَ الَّذِي يُسَمِّيه النحويون عطف الْبَيَان ، وَمَجْرَاهُ مجْرى الصّفة، فأجراه على قَوْلك : يَا زيد الظريف وَتَقْدِيره تَقْدِير قَوْلك : يَا رجل زيدًا أقبل . جعلت زيدا بَيَانا للرجل على قَول من نصب الصّفة"(المُبرِّد، 1994: 209/4). وعلى الرغم من أن ابن جناح لم يضع له حدًّا يبيّنه إلا أنَّه لم يبتعد عما قدمه العرب ، فمن ذلك قول ابن جناح : "وإذا تقدم النعت كان المنعوت بدلًا منه وكانت عطف البيان"(القرطبي،1886: 376).

وهو ما أقره ابن السراج بقوله : "ومجرى العطف للبيانِ مجرى الصفةِ فأجريا على قولك: يا زيد الظريفَ وتقديرهُ: يا رجل زيدًا أقبل على قول من نصب الصفة"(ابن السراج 1417هـ-1996م : 335/1). وقوله أيضًا : "اعلم: أن عطف البيان كالنعت والتأكيد في إعرابهما وتقديرهما، وهو مبين لما تجريه عليه كما يبينان، وإنما سمي عطف البيان ولم يقل أنه نعت؛ لأنه اسم غير مشتق من فعل، ولا هو تحلية، ولا ضرب من ضروب الصفات فعدل النحويون عن تسميته نعتًا. وسموه عطف البيان لأنه للبيان، جيء به وهو مفرق

بين الاسم الذي يجري عليه وبين ما له مثل اسمه نحو: رأيتُ زيدًا أبَا عمرٍو، ولقيت أخاكَ بكرًا"(ابن السراج 1417هـ-1996م : 45/2).

2. الصفة :

ورد ذكر الصفة والنعت في كتب ابن جناح بما لا يختلف عن اللفظ العربي ، من ذلك قوله: "ومن هذا الباب وصفهم الشيء بالصفة التي سيصير إليها وإن لم تكن تلك صفته في حال وصفهم له بها ومثله "... ובגדי ערומים תפשיט / ...، وَسَلَبْتَ ثِيَابَ الْعُرَاةِ، (سفر أيوب ؛ 22: 6)". والعراة لا ثياب لهم لكنهم يصيرون عراة بعد خلع ثيابهم"(القرطبي،1886: 317).

وهو لا يبتعد عن قول سيبويه، نحو : "فإن قلت مررت بقومك الكرام الصالحين ثم قلت المُطعِمين في المَحل، جاز لأنه إذا وصفهم صاروا بمنزلة من قد عُرف منهم ذلك، وجاز له أن يجعلهم كأنه قد عُلموا. فاستحسن من هذا ما استحسن العربُ، وأجِزْه كما أجازته"(سيبويه، 1988: 69/2). ومما ذكره ابن جناح من كون الصفات حلي وهي مثل الأعراف ؛ أي الأفعال ، قوله : "...أنما هو نعت مستغني عنه والدليل على ذلك قوله "...אחד נפש מחמש המאות .../ ... وَاحِدَةً. نَفْسًا مِنْ كُلِّ خَمْسِ مِئَةٍ ... ، (سفر العدد؛ 31: 28). هو نعت مقدم وليس قوله نفس بنعت لقوله أحد لأن الجواهر لا تكون صفات لأن الصفات حلي والحلي أعراف"(القرطبي،1886: 376). ونستدل على هذا القول من الكلام العربي بما ذكره المُبرِّد من أنَّها حلي ، نحو: "وإنما الصِّفَات تحْلِية الشَّيْء ؛ نَحْو الظريف ، والطويل"(المُبرِّد، 1994: 164/1).

وقد ذكر ابن جناح أن القياس في النعت ، هو قوله : "فإذا نعتت الاسماء فالوجه والقياس أن تنعت النكرة بالنكرة والمعرفة بالمعرفة ... وقد يخالفونه فينعتون المعرفة بالنكرة ... وينعتون النكرة بالمعرفة"(القرطبي،1886: 359). وهو ما أقره ابن السراج بقوله : "النعت ينقسم بأقسام المنعوتِ في معرفته ونكرتِه، فنعتُ المعرفةِ معرفةٌ، ونعت النكرةِ نكرةٌ والنعت يتبع المنعوت في رفعه ونصبه وخفضه"(ابن السراج 1417هـ-1996م : 23/2).

3. البدل :

مضى ابن جناح بمصطلح البدل في مؤلفاته بما لا يختلف عن دلالته في اللغة العربية ، فمن ذلك قوله : "قد يبدل العبرانيون الشيء من الشيء وهما لعين واحدة"(القرطبي،1886: 99). وقد ذكر ابن جناح أنواع

البدل في العبرية ، معتمدًا على اللغة العربية في ذلك ، نحو قوله : "وهذا ينقسم قسمين أحدهما بدل الجميع من الجميع والثاني بدل البعض من الجميع"(القرطبي،1886: 99). فذكر نوعين من أنواع البدل الأربعة التي ذكرها علماء اللغة العرب ، والتي أشار لها المُبرِّد بقوله : "وَاعْلَم أَن الْبَدَل فِي الْكَلَام يكون على أَرْبَعَة أضْرب"(المُبرِّد، 1994: 295/4).

فصّل ابن جناح في نوعي البدل فذكر بدل الكل من الكل ، نحو قوله : "وأما بدل الجميع من الجميع فمثل قوله ".ולמזבח הקטרת זהב מזקק במשקל ולתבנית המרכבה הכרבים זהב לפרשים וסככים על ארון ברית יהוה/ وَلِمَذْبَحِ الْبَخُورِ ذَهَبًا مُصَفًّى بِالْوَزْنِ، وَذَهَبًا لِمِثَالِ مَرْكَبَةِ الْكَرُوبِيمِ الْبَاسِطَةِ أَجْنِحَتَهَا الْمُظَلِّلَةِ تَابُوتَ عَهْدِ الرَّبِّ (سفر أخبار الأيام الأول؛ 28: 18)، فكأنه قال במשקל ולתבנית המרכבה / مَرْكَبَةِ الْكَرُوبِيمِ الْبَاسِطَةِ" (القرطبي،1886: 99). وهو ما ذكره المُبرِّد قاصدًا به بدل الكل من الكل ، نحو قوله : "فَضرب من ذَلِك أَن تبدل الِاسْم من الِاسْم إِذا كَانَا لشَيْء وَاحِد ، معرفتين كَانَا ، أَو معرفَة ونكرة ، أَو مضمرًا ومظهرًا ، أَو مضمرين أَو مظهرين وَذَلِكَ نَحْو قَوْلك مَرَرْت بأخيك زيد أبدلت زيدا من الْأَخ نحيت الْأَخ وَجَعَلته فِي مَوْضِعه فِي الْعَامِل فَصَارَ مثل قَوْلك مَرَرْت بزيد وَإِنَّمَا هُوَ فِي الْحَقِيقَة تَبْيين وَلَكِن قيل بدل لِأَن الَّذِي عمل فِي الَّذِي قبله قد صَار يعْمل فِيهِ بِأَن فرغ لَهُ"(المُبرِّد، 1994: 295/4).

والنوع الآخر الذي ذكره ابن جناح هو بدل البعض من الكل ، فمن ذلك قوله : "أما بدل البعض من الجميع فمثل "קו ויתן להם אביהם מתנות רבות לכסף ולזהב ולמגדנות ... / وَأَعْطَاهُمْ أَبُوهُمْ عَطَايَا كَثِيرَةً مِنْ فِضَّةٍ وَذَهَبٍ وَتُحَفٍ ... ، (سفر أخبار الأيام الثاني، 21: 3). فجمع (בקו מתנות רבות العديد من العطايا والهدايا الكثيرة) وبعض (בקו לכסף ולזהב ולמגדנות الذهب والفضة والتحف) على سبيل التبيين وأبدل البعض من الجميع"(القرطبي،1886: 99). وهو يماثل ما قدّمه العرب ، نحو قول المُبرِّد : "وَالضَّرْب الآخر أَن تبدل بعض الشَّيْء مِنْهُ؛ لتعلم مَا قصدت لَهُ ، وتبينه للسامع . وَذَلِكَ قَوْلهم : ضربت زيدا رَأسه . أردْت أَن تبين مَوضِع الضَّرْب مِنْهُ ، ..."(المُبرِّد، 1994: 296/4).

4. التوكيد :

أفرد ابن جناح بابًا للتوكيد ، وقد استعمل ذلك المصطلح بمثل ما قدّمه العلماء العرب ، فمن ذلك قوله : "قد يعاد الفعل أو الحرف لغير ضرورة تدعو الى ذلك في قياس المعنى لكن على سبيل

التأكيد"(القرطبي،1886: 278). وهذا المصطلح نُثِرَ في صفحات الكتب العربية القديمة فتفرقت موضوعاته بين الموضوعات وما يهمنا هنا أنهم ميزوا ذلك المصطلح ، فمنه ما ذكره ابن السراج بقوله : "والتأكيد إنما هو إعادة للكلمة، أو ما كان في معناها، فإن استقبح التكرير سقط التأكيد"(ابن السراج 1417هـ-1996م : 206/1). فما ذكره العلماء العرب السابقون لابن جناح خير دليل على أنهم عَرَفوه ووضعوا له الحدود .

يمكن تمييز أنواع التوكيد من خلال ما ذكره ابن جناح ، بقوله : "ومما أعيد للتأكيد أيضًا قوله "... יעקב יעקב .../ ... يعقوب يعقوب ...، (سفر التكوين ؛ 46: 2). "... שמואל שמואל .../ ... صَمُوئِيلُ، صَمُوئِيلُ ... ، (سفر صموئيل الأول ؛ 3: 10)"(القرطبي،1886: 279). وهو ما ذكره النحاة العرب إما بتكرير الاسم، ويجيء على ضربين، أولهما يعاد فيه الاسم بلفظه ، نحو قولك: رأيت زيدًا زيدًا(ابن السراج 1417هـ-1996م : 19/2). وأما الفعل فتقول: قام عمرو، قامَ، وقم قمْ، واجلس اجلسْ(ابن جني، 1376ه-1957م: 102/3-103). وأما الحروف فيكرر مع ما يتصل به فنحو قولك: في الدار زيدٌ قائمٌ فيها، فتعيد فيها، والآخر غير صريح وهو يعاد معناه ، نحو مررت بزيد نفسه (ابن السراج 1417هـ-1996م : 19/2-20). وأما الضرب الآخر الذي استشهد له ابن جناح من الكتاب المقدس ، نحو : "כל מלכי גוים כלם .../ كُلُّ مُلُوكِ الأُمَمِ بِأَجْمَعِهِمِ ... ، (سفر أشعياء؛ 14: 18)". ... وقوله : "...כל בית ישראל כלה .../ ... كُلُّ بَيْتِ إِسْرَائِيلَ، كُلُّهُمْ ... ، (سفر حزقيال؛ 20: 40)"."(القرطبي،1886: 279). وهو يؤكد بما يحيط به ؛ فيكون قصده الإحاطة والعموم نحو : جاءني القوم أجمعون وكلهم(ابن السراج 1417هـ-1996م : 21/2).

وقد علل للزوم التأكيد في الكلام بقوله : "وربما كان التأكيد لازمًا وذلك لواسطة تتوسط بين الفعل أو بين الحرف وبين ما يتصل به فيعاد ذلك الفعل أو ذلك الحرف لانقطاعه عمّا يتصل به حتى يكون الكلام منتظمًا وإنما فعل هذا كله طلبًا للبيان"(القرطبي،1886: 278). وقد ذكر ابن جناح بعض المعاني التي نستخلصها من التوكيد ، بقوله : "ومما كثر للتعظيم والاجلال والشرف قولهم : "...אדנים קשה/... مَوْلًى قَاسٍ ، (سفر أشعياء؛19: 4)" (القرطبي،1886: 280). وقوله أيضًا في باب التكرير : "قد يكررون اللفظة في بعض المواضع اضطرارًا إذا لم يتغير المعنى إلا بذلك التكرير ، وذلك مثل قوله : "יוסף יום יום .../ يُوسُفَ

يَوْمًا فَيَوْمًا ... ، (سفر التكوين؛ 39: 10)". "ואותי יום יום ידרשון .../ وَإِيَّايَ يَطْلُبُونَ يَوْمًا فَيَوْمًا، ... ، (سفر أشعياء؛ 58: 2)". لم يكن بد من هذا التكرير لإقامة المعنى لأن المعنى يومًا فيومًا أو في كل يوم ..... وربما زادوا باء فقالوا : "וכן יעשה שנה בשנה .../ وَهكَذَا صَارَ سَنَةً بَعْدَ سَنَةٍ، ... ، (سفر صاموئيل الأول ؛1: 7)". فتكون الباء بمعنى الفاء في لغة العرب في قولهم سنة فسنة أي سنة بعد سنة"(القرطبي،1886: 90-91).

5. العدد:

يمكن بيان الأثر العربي في ذلك من خلال ما أخذه ابن جناح في موضوع العدد باللفظ نفسه وأحيانًا بالنص نفسه . إذ ميّز ابن جناح العدد الموصوف الدال على العدد ونوعه وما كان دالًا على العدد فقط ، من ذلك قوله : "وأعلم أنك إذا ذكرت الواحد فقلت איש (رجل) או נבר (أو متسول) או קבראו חרב (أو دفن سيفًا)، أو غير ذلك من الآحاد فقد اجتمع لك في ذلك الفرد معرفة العدد ومعرفة النوع وإذا قلت "...שלשה שריגם .../ ... ثَلاَثَةُ قُضْبَانٍ، ... ، (سفر التكوين؛ 40: 10)". ... لم يجتمع لك ... النوع مع العدد ولذلك ذكرت العدد ثم ميزت النوع الذي تريد لتخبر أن هذه العدة منقطعة من النوع الذي ذكرت"(القرطبي،1886: 376). إذ وظف ابن جناح قول المُبرِّد نفسه ، إذ قال : "وَاعْلَم أَنَّك إِذا ذكرت الْوَاحِد فَقلت: رجل أَو فرس أَو نَحْو ذَلِك، فقد اجْتمع / لَك فِيهِ معرفَة الْعدَد وَمَعْرِفَة النَّوْع"(المُبرِّد، 1994: 153/2). وكذلك قول ابن جناح في التثنية ، نحو : "فانهم قد يستعملون في بعض كلامهم في التثنية غير لفظ الجمع ويدلون به على أن المعدود أثنان من غير أن يذكروا العدد وربما اجتمع لهم في ذلك اللفظ الدليل على العدد وعلى النوع كما قد اجتمع لهم ذلك في الواحد وذلك في مثل قوله : "... فقالوا " ושתים דלתות לדלתות .../ وَلِلْبَابَيْنِ مِصْرَاعَانِ... ، (حزقيال؛41: 24)"."(القرطبي،1886: 378). إذ لا يبتعد عمّا قاله المُبرِّد ، نحو : "إِذا ثنيت فَقلت: رجلَانِ أَو فرسَان، فقد جمعت الْعدَد والنَّوْع... وَكَانَ قِيَاس هَذَا أَن تَقول: وَاحِد رجل ، وَاثنا رجال. وَلَكِنَّك أمكنك أَن تذكر الرجل باسمه فيجتمع لَك فِيهِ الْأَمْرَانِ . وَلما كَانَت التَّثْنِيَة الَّتِي هِيَ لضرب وَاحِد من الْعدَد أمكنك ذَلِك من لفظ الْوَاحِد فَقلت: رجلَانِ، وغلامان، وَلم يحسن ذَلِك فِي الْجمع، لِأَنَّهُ غير مَحْظُور، وَلَا مَوْقُوف على عدَّة، وَلَا يفصل بعضه من بعض"(المُبرِّد، 1994: 153/2). وأخذ ابن جناح ما ذكره المُبرِّد في الأعداد المضافة ، نحو قوله : "وأما قولهم "...שלשה אנשים .../ ... ثَلاَثَةُ رِجَال...، (سفر صموئيل الأول ؛10: 3)". או "...ארבעה חרשים / ... أَرْبَعَةَ صُنَّاعٍ ، (سفر زكريا؛ 1: 20)". أو

ما أشبه ذلك من أدنى العدد فمضاف إلى المعدودات في المعنى لا في اللفظ"(القرطبي،1886: 377). فلم يبتعد عن قول المُبرِّد ، نحو : "وَإِذا قلت: ثَلَاثَة أَفْرَاس لم يجْتَمع لَك فِي ثَلَاثَة الْعدَد وَالنَّوْع، وَلَكِنَّك ذكرت الْعدة ثمَّ أضفتها إِلَى مَا تُرِيدُ من الْأَنْوَاع"(المُبرِّد، 1994: 155/2). بيّن ابن جناح ما يكون عليه المعدود مع العدد المضاف ، نحو : "وأعلم أن ما بعد الاثنين الى العشرة من المعدودات لا يكون على الأكثر إلا جمعًا أو لفظًا يكون مخصوصًا للجمع كما قالوا "...חמשה אנשים .../ ... خَمْسَةَ رِجَال ... ، (سفر التكوين ؛ 47: 2)"(القرطبي،1886: 382). وهو قول لا يختلف عن قول ابن السراج ، نحو : "أما المضاف فما كان منها من الثلاثة إلا العشرة فأنت تضيفه إلى الجمع الذي بني لأدنى العدد نحو: ثلاثة أَثْوُب وأربعة أَفْلُس، وخمسة أَكْلُب، وعشرة أَجْمَال"(ابن السراج 1417هـ–1996م : 311/1).

ذكر ابن جناح ما كان مركبًا من الأعداد ، بقوله: "فإذا خرجت عن العقد الاول ضممت إليه اسمًا مما كان في أصل العدد الى أن تتسعه وجعلتهما اسمًا واحدًا ... وأعلم أن الاصل كان في أحد عشر واثنا عشر وثلاثة عشر الى تسعة عشر أن يكون أحد وعشرة واثنا وعشرة وثلاثة وعشرة وتسعة وعشرة فلما كان أصل العدد أن يكون اسمًا واحدًا يدل على جميع نحو ثلاثة وأربعة وخمسة ركبوا هذين الاسمين وجعلوهما اسمًا واحدًا وحذفوا واو العطف"(القرطبي،1886: 380). وهو قول المُبرِّد ، نحو : "فَإِذا خرجت عَن العقد الأول ضممت إِلَيْهِ اسْمًا مِمَّا كَانَ فِي أصل الْعدَد إِلَى أَن تتسعه . وَذَلِكَ قَوْلك : عِنْدِي أحد عشر رجلًا، وَخَمْسَة عشر رجلًا . بنيت (أحد) مَعَ (عشر) ، وغيرت اللَّفْظ للْبِنَاء ، وَذَلِكَ أَنَّك جعلتهما اسْما وَاحِدًا . وَكَانَ الأَصْل أحدا وَعشرَة ، وَخَمْسَة وَعشرَة ، فَلَمَّا كَانَ أصل الْعدَد أَن يكون اسْما وَاحِد يدل على جَمِيع ، نَحْو: ثَلَاثَة ، وَأَرْبَعَة ، وَخَمْسَة – بنوا هذَيْن الاسمين فجعلوهما اسْمًا وَاحِدًا ألزموهما الْفَتْح ، لِأَنَّهُ أخف الحركات"(المُبرِّد، 1994: 161/2). كذلك ذكر ابن جناح ألفاظ العقود بقوله : "فإذا ثنيت أدنى العقود أعني عشرة اشتققت له من اسمه ما فيه يدل على أنه قد خرجت عنه الى تضعيفه والدليل عليه ما يلحقه من الزيادة أعني الياء والميم وذلك قولك עשרים (عشرين)"(القرطبي،1886: 380). وهو ما ذكره المُبرِّد ، نحو : "فَإِذا ثنيت أدنى الْعُقُود اشتققت لَهُ من اسْمه مَا فِيهِ دَلِيل على أَنَّك قد خرجت عَنهُ إِلَى تَضْعِيفه وَالدَّلِيل على ذَلِك مَا يلْحقهُ من الزِّيَادَة ، وَهِي الْوَاو وَالنُّون فِي الرّفْع ، وَالْيَاء وَالنُّون فِي الْخَفْض وَالنّصب ، وَيجْرِي مجْرى مُسلمين. وَذَلِكَ قَوْلك عِنْدِي عشرُون رجلًا"(المُبرِّد، 1994: 163/2). ثم قال ابن جناح : "فإذا زدت على العشريم واحدًا فما فوقه أو واحدًا الى العقد الثالث والى ما بعده من العقود قلت "ובים

עשרים וארבעה לחדש הזה נאספו בני ישראל .../ وَفِي الْيَوْمِ الرَّابِعِ وَالْعِشْرِينَ مِنْ هذَا الشَّهْرِ اجْتَمَعَ بَنُو إِسْرَائِيلَ ...، (سفر نحميا؛ 9: 1)". وكذلك الى أخر العقود"(القرطبي،1886: 381). وهو أيضًا قول المُبرِّد ، نحو : "فَإِذا زِدْت على الْعشْرين وَاحِدًا فَمَا فَوق إِلَى العقد الثَّانِي أَو وَاحِدَة فَمَا فَوْقهَا – قلت فِي الْمُذكر: أحد وَعِشْرُونَ رجلًا ، وَاثْنَانِ وَعِشْرُونَ رجلًا ، وَوَاحِد وَعِشْرُونَ ؛ كَمَا كنت قَائِلًا قبل أَن تصله بالعشرين"(المُبرِّد، 1994: 164/2).استمد ابن جناح القاعدة النحوية في تذكير العدد وتأنيثه من القاعدة التي بناها العرب لهم في لغتهم ، من ذلك قوله:. "ان العبرانيين يدخلون الهاء في العدد المذكر في ما دون العشرة فيقولون שלשה אנשים (ثلاثة أشخاص)، תשעה אנשים (تسعة أشخاص) وإنهم يسقطونها من عدد المؤنث فيقولون שלש נשים (ثلاث نساء / שבע פרות (سبع بقرات) وما أشبه ذلك" (القرطبي،1886: 385–386). وهو ما نجده عند العلماء العرب، إذ يقول المُبرِّد : "فَإِذا أردْت أَن تجمع الْمُذكر ألحقته اسْمًا من الْعدة فِيهِ عَلامَة التَّأْنِيث . وَذَلِكَ نَحْو : ثَلَاثَة أَثوَاب ، وَأَرْبَعَة رجال . فَدخلت هَذِه الْهَاء على غير مَا دخلت عَلَيْهِ فِي ضاربة وقائمة ، وَلَكِن كدخولها فِي علّامَة ، ونسّابة ، وَرجل ربعَة ، وَغُلَام يفعة . فَإِذا أوقعت الْعدة على مؤنث أوقعته بِغَيْر هَاء فَقلت : ثَلَاث نسْوَة ، أَربع جوَار ، وَخمْس بغلات"(المُبرِّد، 1994: 155/2). لم يقتصر ابن جناح على استعمال القاعدة النحوية العربية بل تعدى ذلك الى استعمال الأمثلة العربية وتبويبها بنفس ما بوبت العرب ، من ذلك قوله في (ركب): "لأن ركب اسم للواحد ولأكثر من الواحد من المراكب كما يستبين ذلك في بابه من كتاب الاصول . ومما يقع عليه ركب اسمًا للجمع أيضا قوله "...ועשרה רכב .../ ... وَعَشَرَ مَرْكَبَاتٍ... ،(سفر الملوك الثاني؛13: 7)". هو اسم للجمع مثل "...חמשה בקר.../... بِخَمْسَةِ ثِيرَانٍ...، (سفر الخروج؛22: 1)".(القرطبي،1886: 382). وهو ما ذكره سيبويه في باب ما هو اسم يقع على الجميع ، بقوله : "لم يكسر عليه واحده ولكنه بمنزلة قومٍ ونفرٍ وذودٍ، إلا أنَّ لفظه من لفظ واحده وذلك قولك: ركبٌ وسفرٌ. فالرَّكب لم يكسر عليه راكبٌ. ألا ترى أنكَّ تقول في التحقير: ركيبٌ وسفيرٌ، فلو كان كسر عليه الواحد ردَّ إليه، فليس فعلٌ مما يكسَّر عليه الواحد للجميع"(سيبويه، 1988: 624/3).

الخاتمة: إنَّ ما ذُكِرَ في هذه الدراسة تأكيد على تأثر العلماء اليهود بالعلماء العرب، إذ استطاع ابن جناح بناء قاعدة نحوية في اللغة العبرية معتمدًا على ما حصل عليه من الثقافات العربية المشرقية وعلى علماء اللغة العرب الذين عاصروه في الأندلس ، فحرص ابن جناح على أخذ المصطلحات العربية وتوظيفها على

المادة النحوية العبرية ولم يقتصر على ذلك بل أخذ الحدود النحوية التي ذُكِرَت في ثنايا المؤلفات العربية ، فأخذ ابن جناح نصوص من كتاب سيبويه ومن مقتضب المُبرِّد دون تغيير وهو دليل على تأثره بالعلماء العرب، فكانت دعائم النظرية النحوية العربية حاضرة في مؤلفاته، فقدّم موضوعات نحوية لا تبتعد عمّا قدّمه العلماء العرب فكانت مؤلفاته أشبه بالمؤلفات العربية باختياره المصطلحات والحدود نفسها ولم يقتصر على ذلك بل أخذ طريقتهم في تبويب موضوعاته وتقسيم الموضوع الواحد حسب ما ذُكِر في المؤلفات العربية وخير دليل على ذلك ما ورد في النكرة والمعرفة وتقسيم المعارف بحسب ما ورد عند العرب وما ذكره في التوابع والإضافة وغيرها من الموضوعات التي اعتمد على الترتيب العربي في مادته العلمية دليل واضح على ذلك التأثر.

المصادر والمراجع:

1. العهد القديم، جمعية الكتاب المقدس في لبنان، الاصدار الثاني، ط4، 1995.
2. الأثر العربي في الفكر اليهودي، ابراهيم موسى الهنداوي، الناشر مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، مطبعة الشبكشي بالأزهر بمصر، (د. ت) .
3. أثر المبرد في النحو العبري، سلوى ناظم، جامعة القاهرة – مركز اللغات الاجنبية والترجمة التخصصية، العدد الرابع، سبتمبر / 1985.
4. أثر سيبويه في نشأة النحو العبري ، حسن ظاظا ، مجلة اللسان العربي ، المجلد الثاني عشر ، ج/1، 2020م.
5. الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (316هـ)، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي،، مؤسسة الرسالة، لبنان– بيروت، الطبعة الثالثة، 1417هـ–1996م، أربعة أجزاء.
6. تاريخ الفكر الأندلسي، آنخل جنثالث بالنثيا، نقله عن الإسبانية حسين مؤنس أستاذ بكلية الآداب بجامعة القاهرة، الناشر مكتبة الثقافة الدينية، (د.ت).
7. التفاحة في النحو ، أبو جعفر النحاس النحوي (338هـ) ، تحقيق كوركيس عواد ، مطبعة العاني ، بغداد ، 1385ه–1965م.
8. الجمل في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (340هـ)، ط1 ، تحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة – دار الأمل، 1984م.
9. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار ، المكتبة العلمية، دار الكتب المصرية – القسم الأدبي، 1957م.

10. الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (180هـ)، عبد السلام محمد هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1408ه-1988م.

11. اللُمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني (392هـ)، تحقيق سميح أبو مغلي، عمان، دار مجدلاوي للنشر، 1988م.

12. المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عوض حمد القوزي، ط1، الناشر عمادة شؤون المكتبات - جامعة الرياض، شركة الطباعة العربية السعودية (المحدودة) العمارية _ الرياض، 1981 م.

13. مقاييس اللغة، احمد بن فارس بن زكريا (395هـ)، تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر-القاهرة، 1392ه-1972م.

14. المقتضب، أبي العباس محمد بن يزيد المُبرِّد (285هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، مطبعة الأهرام التجارية، مصر-القاهرة، 1415هـ - 1994 م.

15 حجي ن. ح. (2015). تأثير المصطلح اللغوي العربي في مصطلح النحو العبريّ السامريّ: كتاب التّوطية، أنموذجاً، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني- العدد 88.

أ. م. د نهاد حسن حجي الشمري، & أ. م. هاشم طه رحيم الزبيدي. (2019). اللغات السامية ودورها في إحياء التراث الإسلامي. مجلة كلية العلوم الاسلامية، 1(59). https://doi.org/10.51930/jcois.2019.59.%p

17 نهاد حسن حجي. (2013). مقدمة في دراسة اللغة العبريّة السامريّة.333-319 ,(1)*5* ,*lark* .

18. الموازنة بين اللغة العبرانية والعربية، ابراهيم اسحاق بن بارون، نقحرة احمد محمود هويدي، مراجعة وتقديم عمر صابر عبد الجليل، تقديم وإشراف محمد خليفة حسن، سلسلة الدراسات الأدبية واللغوية - مركز الدراسات الشرقية - جامعة القاهرة، رقم الإيداع 99/11882، الترقيم الدولي I.S.B.N. 977-223-352-5.

19. 1904 Funk Wagnalls Company،Registcrod Stationers Hall، London, England. دائرة المعارف العبرية، المجلد السادس.

Sources and references:

1. A History of the Hebrew Language, Sáenz Badillos Á, New York: Cambridge University Press. 1994, pp 149-150.

2. Al- Dalboohi, Nihad Hasan Haji Kitab Al-at.Tawtiya de abu Ishaq Ibrahim B. farag As-samiri, Universidad de Granada,Espana, 2013.

3. Al-Muqtadab ،Abu al-Abbas Muhammad ibn Yazid al-Mardarid (285 AH) ،edited by Muhammad Abd al-Khaliq Adimah ،Al-Ahram Commercial Press ،Egypt-Cairo ،1415 AH - 1994 CE.

4. Characteristics ،Abu Al-Fath Othman Bin Jinni ،Edited by Muhammad Ali Al-Najjar ،The Scientific Library ،Egyptian Book House - Literary Section ،1376 AH -1957 AD.

5. Funk Wagnalls Company 1904،Registcrod Stationers Hall ،London ،England .

6. Language Standards ،Ahmad Ibn Faris Ibn Zakaria (395 AH) ،edited and seized by Abd al-Salam Muhammad Haroun ،Dar al-Fikr for Printing ،Publishing and Distribution ،Egypt-Cairo ، 1392 AH-1972 CE.

7. Le Livre Parterres Fleuris Grammaire Hebraique D' Abou'L-Walid Merwan Ibn Djanah, De Cordoue, Publiee Par Joseph Derenbourg , Paris, F.Vieweg, Libraira-Editeur, 67, Rue De Richelieu, 67, 1886.

8. Luminosity in Arabic ،Abu al-Fath Othman bin Jani (392 AH) ،edited by Samih Abu Mughali ، Amman ،Majdalawi Publishing House ،1988 AD.

9. Origins in grammar ،by Abu Bakr Muhammad bin Sahl bin Al-Sarraj ،the grammar of Al-Baghdadi (316 AH) ،edited by Dr. Abd Al-Hussein Al-Fattli ،Foundation for the Message ، Lebanon-Beirut ،third edition ،1417 AH-1996AD.

10. The Apple in Grammar ،Abu Jaafar Al-Nahhas Al-Nahawi (338 AH) ،edited by Gorgis Awad ،Al-Ani Press ،Baghdad ،1385 AH-1965 AD.

11. The Arab Impact on Jewish Thought, Ibrahim Musa Al-Hindawi, Publisher, The Anglo-Egyptian Library, Cairo, Al-Shobokshi Press in Al-Azhar, Egypt, (Dr. T.(

12. The balance between the Hebrew and Arabic language, Ibrahim Ishaq bin Baron, the translation of Ahmed Mahmoud Howeidi ،reviewed and presented by Omar Saber Abdul Jalil, presented and supervised by Muhammad Khalifa Hassan, Literary and Linguistic Studies Series - Center for Oriental Studies - Cairo University ،Deposit No. 11882/99, ISB.N. 977-223-352-

13. The book ،Abu Bishr Amr bin Othman bin Qanbar Sebwayh (180 AH), Abd al-Salam Muhammad Harun, 3rd ed., Al-Khanji Library ،Cairo ،1408 AH -1988 AD.

14. The Camel in Grammar ،Abu al-Qasim Abd al-Rahman bin Ishaq al-Zajaji (340 AH) ،ed. 1 ، edited by Ali Tawfiq al-Hamad ،The Resala Foundation - Dar al-Amal ،1404 AH-1984AD.

15. The grammatical term ،its origins and development until the end of the third century AH ، Awad Hamad Al-Qouzi ،1st ed. Publisher ،Deanship of Library Affairs - University of Riyadh ، Saudi Arabian Printing Company (Ltd.) Al-Amariyah - Riyadh ،1981 AD.

16. The History of Andalusian Thought, Engel Jenthalth of Palencia, quoted by the Spanish Hussein Mu'nis, a professor at the Faculty of Arts at Cairo University, the publisher of the Library of Religious Culture, (dt).

17. The impact of Sibawayh on the emergence of Hebrew grammar ،Hassan Zaza ،Journal of the Arabic Tongue ،Volume 12 ،C / 1 ،2020 AD.

18. The Impact of the File on Hebrew Grammar ،Salwa Nazem ،Cairo University - Center for Foreign Languages and Specialized Translation ،Volume IV ،September / 1985.

19. The Old Testament, The Bible Society in Lebanon, Second Edition, 4th Edition, 1995

20. The Philosophical Background of the Andalusian Hebrew Grammar (10th Century) Jose Martinez Delgado Real Colegio Complutense Harvard University Harward US 2003.

21 Le Livre Parterres Fleuris Grammaire Hebraique D' Abou'L-Walid Merwan Ibn Djanah, De Cordoue, Publiee Par Joseph Derenbourg, Paris, F.Vieweg, Libraira-Editeur, 67, Rue De Richelieu, 67, 1886.

22. The Bhilophical Background of The Andalusian Hebrew grammar, I0th Century Jose Martinez Delgado Real Complutense Harvard University.

23Haj, N. H. (2019). Arabic and Its Influence on the Vocalization formation in the Samaritan Language: A Contrastive Semitic Study. *Al-Qadisiyah Journal For Humanities Sciences*, *22*(3), 822-839.

24. A History of the Hebrew Language, Sáenz Badillos Á., New York: Cambridge University Press. 1994.